

## الإرهاب في ليبيا

### الكاتب



أحمد مصطفى

أحمد مصطفى

نشرت وسائل الإعلام البريطانية تفاصيل تحقيقات شرطة مانشستر في الهجوم الإرهابي، وأنها ما زالت تريد استجواب ستة متهمين، أولهما والدا الإرهابي الذي فجر نفسه في حفل موسيقي بساحة مانشستر عام 2017 ليقتل أكثر من عشرين شخصاً ويصيب المئات. لم تكن الشرطة تريد الكشف عن أسماء هؤلاء، لكن وسائل الإعلام تحدثها أمام القضاء لتكشف عن المشتبه فيهم الذين تورطوا مع سلمان عبيدي غير شقيقه هاشم الذي حوكم في بريطانيا بعد استرداده من ليبيا.

دعوى الشرطة في حجب الأسماء، التي لم تقنع القاضي، هي أن إعلان الأسماء قد يعيق تحقيقات الشرطة. إنما الأقرب للواقع أن هؤلاء الإرهابيين المشتبه فيهم هم في ليبيا، وتحديدًا هم جزء من ميليشيات السلطة الحاكمة في طرابلس التي تدعمها بريطانيا.

والأجهزة البريطانية تعرف ذلك، فرمضان عبيدي والد سلمان وهاشم أصلاً حصل على اللجوء في بريطانيا في زمن حكم العقيد القذافي لأنه كان نشطاً في جماعة اعتبرتها ليبيا وقتها إرهابية واحتضنت بريطانيا الكثير من عناصرها.

بل إن رمضان عبيدي عاد إلى ليبيا من مانشستر هو وزوجته، وما زال حتى الآن يحصل على مئات الجنيحات شهرياً من أموال دافعي الضرائب البريطانيين بينما هو يقاتل ضمن ميليشيات ما تسمى «الجماعة الإسلامية المقاتلة» في ليبيا والمعروفة بعلاقتها بتنظيم القاعدة الإرهابي ومن قياداتها الإرهابي عبد الحكيم بلحاج ومن مرشديها علي الصلابي المقيم في قطر.

ولم يكن نشاط تلك الجماعات الإرهابية الليبية في مانشستر خفياً على الأجهزة البريطانية، لكنها تعاملت معهم كما تتعامل مع جماعات إرهابية أخرى، ومنهم قيادات إخوانية بارزة

بل إن وسائل الإعلام البريطانية نشرت صور بعض هؤلاء المشتبه فيهم في ليبيا وهم يقاتلون ضمن ميليشيات حكومة طرابلس، مثل إلياس المهدي المنضوي تحت ما تسمى «كتائب بركان الغضب» الإرهابية التي تقاتل ضد الجيش الوطني الليبي.

ما كشفته وسائل الإعلام البريطانية عن ارتباط من قاموا بأعمال إرهابية في بريطانيا قتلت العشرات بميليشيات الإرهاب في ليبيا ليس بجديد، إنما اللقاء الضوء عليه مجدداً يعيد للنقاش جدوى السياسة البريطانية «المهادنة» مع الجماعات الإرهابية لأهداف سياسية خارجية. والمشكلة الأساسية لدى المؤسسة الراسخة في بريطانيا هي التصرف على أساس أن تلك الجماعات ستصل إلى السلطة يوماً في المنطقة وبالتالي من المهم الحفاظ على علاقة معها.

وفي حالة ليبيا تحديداً، لا تريد بريطانيا أن تخسر احتمالات تحقيق مصالح مادية من علاقاتها بالجماعات الإرهابية التي تشكل الميليشيات الحاكمة في طرابلس. وهناك تاريخ لذلك التوجه، ليس فقط من قبل السياسيين بل حتى من قبل الأجهزة، يعود إلى ثمانينات القرن الماضي. فمقتل الشرطة إيفون فلتشر أمام السفارة الليبية في لندن برصاص من داخل السفارة كان بداية عملية ابتزاز بريطانية طويلة الأمد للحكومة الليبية حصلت من خلاله على الملايين. ذلك رغم أن الأجهزة تعرف من أول تحقيق من هو المتهم الليبي بقتل الشرطة البريطانية

وجاء تفجير مانشستر الإرهابي كاشفاً مدى اتساع رقعة الإرهاب الليبي في بريطانيا، وارتباطه بكل الجماعات الإرهابية الخارجية من عباءة الإخوان.

المشكلة في بريطانيا أنه رغم كشف الإعلام لأسماء المشتبه فيهم فمسألة دعم بريطانيا للميليشيات التي ينتمون إليها في ليبيا لا تثار إلا حين تقع كارثة، ثم تخفت بعد ذلك. وبالتالي لا يستمر ضغط الرأي العام على الحكومة لتتخذ موقفاً مغايراً في سياستها المهادنة لتلك الميليشيات الإرهابية. صحيح أن الجمهور البريطاني قد لا يهتم كثيراً من يحكم في ليبيا، ولا مصلحة الشعب الليبي، لكنه بالتأكيد معني بخطر الإرهاب الذي قد يتعرض له داخل بريطانيا. ونتيجة سياسة الحكومة، التي لا تمنع في إيواء عناصر إرهابية تحت مظلة اللجوء أو غيره، ينصب غضب الرأي العام البريطاني على المسلمين والعرب في بريطانيا المسالمين والمتلزمين بالقانون

وحين يحاول أحد توضيح خطر تلك السياسة البريطانية حتى على النسيج الاجتماعي البريطاني نفسه لا يجد أذناً صاغية لا في الإعلام ولا بين النخبة السياسية. وتعرض تلك الأصوات القليلة لهجوم أقصى اليمين - وكأنها تبرر للعنف والميليشيات - وأقصى اليسار بدعوى الليبرالية وحقوق الإنسان وحق اللجوء. وهذا ما يتيح للحكومة الاستمرار في سياستها التي تتصور أنها تحقق لها مصالح أكبر بالاحتفاظ بعلاقة مع تلك التيارات غير آبهة بالخطر الذي تشكله حتى على الداخل البريطاني

[mustafahmed@hotmail.com](mailto:mustafahmed@hotmail.com)